

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٦٠

بشأن الاشتراك في الحلقة التدريبية الخاصة بتوليد وتربية النباتات بمدينة لاند وسفالوف بجنوب السويد في الفترة من مارس إلى أكتوبر سنة ١٩٦٠

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٨ ؛

قرر :

مادة ١ - ووفق على الاشتراك في الحلقة التدريبية الخاصة بتوليد وتربية النباتات بمدينة لاند وسفالوف بجنوب السويد التي تعقدها اللجنة المركزية لاعونة الفنية بالسويد بالاشتراك مع منظمة الأخصية والزراعة ، وإيفاد السادة الآتية أسماؤهم للاشتراك في هذه الحلقة :

(١) السيد / سعيد مصطفى دسوقي ، مدير قسم بحوث الفصح والشعير .

(٢) السيد / محمد أحمد حكم ، إخصائي أول بمراقبة بحوث المحاصيل الحقلية .

(٣) السيد / الدكتور محمود سليمان عطية ، مدير قسم بحوث الحضر .

(٤) السيد / أحمد طلعت الوكيل ، مدير قسم بحوث الفاكهة .

على أن تتحمل وزارة الزراعة للإقليم الجنوبي نصف نفقات سفر وعودة المبعوثين بينما تتحمل اللجنة المركزية لاعونة الفنية السويدية النصف الآخر علاوة على مبلغ ٨٠٠ كرون سويدي شهريا لمواجهة نفقات المعيشة .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ما

مدبريامة الجمهورية في ٢١ رمضان سنة ١٣٧٩ (١٨ مارس سنة ١٩٦٠)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٦٣٤ لسنة ١٩٦٠

بشأن قواعد تأديب عمال اليومية الحكوميين

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ٢٣ نوفمبر و ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٤٤ بشأن عمال اليومية والقرارات المعدلة والمكاملة لها والتعليمات التي أصدرتها وزارة المالية والاقتصاد ؛

قرر :

مادة ١ - تضاف إلى قواعد الكادر المشار إليه الأحكام الآتية :

الجزاءات :

(١) الإنذار .

(٢) الخصم على الأجر يتجاوز أجر ١٥ يوما في المرة الواحدة ولا ٤٥ يوما في السنة الواحدة .

(٣) تأجيل العلاوة .

(٤) الحرمان من العلاوة

(٥) خفض الأجر .

(٦) خفض الدرجة .

(٧) خفض الأجر والدرجة معا

(٨) الفصل .

على أن يباشر وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة المختصة سلطة توقيع عقوبات الإنذار والخصم كل في دائرة اختصاصه ويكون قراره فيها مسيما ونهائيا .

أما العقوبات الأخرى فتكون من سلطة وكيل الوزارة المختصة بعد أخذ رأي اللجنة الفنية المختصة . ويكون للوزير في جميع الأحوال إلغاء العقوبة أو تخفيفها خلال ثلاثين يوما من توقيعها ويجب ألا يتم توقيع العقوبة إلا بعد إجراء تحقيق وسماع أقوال العامل وتحقيق دفاعه ، ويجوز أن يكون التحقيق شفويا بالنسبة لعقوبات الإنذار والخصم من الأجر .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره ما

مديرية الجمهورية في ١١ شوال سنة ١٣٧٩ (٦ أبريل سنة ١٩٦٠)

عبد اللطيف محمود البغدادي

بيان

الإعانات المقررة منحها لبعض الجمعيات والمؤسسات من مجالس المديرية ببيانات العام الحالي ١٩٥٩ - ١٩٦٠

الجمعية المطلوب منحها الإعانة	مقدار الإعانة المنوطة	مدتها	المجالس
	جيب		
الجمعية الخيرية للجهيز موتى فقراء المسلمين بدمياط	٥٠	لمرة واحدة	دمياط
جمعية الرفق بالحيوان بدمياط	٥٠	»	كفر الشيخ
جمعية الاسعاف بكفر الشيخ	٣٠٠	»	
النادي الرياضي بكفر الشيخ	٢٠٠	»	
جمعية البر والإحسان الإسلامية بكفر الشيخ	١٠٠	»	
جمعية تحسين الصحة للساهمة في إنشاء دار لإيواء أبناء المصدورين بكفر الشيخ	٢٠٠٠	»	
جمعية الاسعاف بديرية الدقهية	٤٠٠	»	الدقهية
النادي الرياضي بالمنصورة	٢٠٠	»	
نادي التحرير الرياضي بالسبلالين	٥٠	»	
جمعية المبرة الزقازيق	٢٠٠	»	الشرقية
النادي الرياضي الثقافي بأبي كبير	٢٠٠	»	
جمعية الهلال الأحمر ببنى سويف	٢٠٠	»	بنى سويف
جمعية الاسعاف ببنى سويف	٢٠٠	»	
جمعية تحسين الصحة	٢٠٠	»	المنيا
النادي الرياضي بالمنيا لتكلمة مدرج كرة القدم المنشا بالمدينة الرياضية	١٠٠٠	»	
جمعية الشبان المسلمين بسوهاج	٢٠٠	»	سوهاج

الوقف :

لوكل الوزارة أو رئيس المصلحة كل في دائرة اختصاصه أن يوقف العامل عن عمله احتياطيا إذا اقتضت مصلحة التحقيق معه ذلك سواء كان التحقيق إداريا أو جنائيا . ويترتب على وقف العامل وقف صرف أجره ما لم يقرر وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة صرفه كله أو بعضه بصيغة مؤقتة فإذا ثبت براءة العامل استحق أجره كاملا عن مدة الوقف .

وكل عامل يحبس حسب احتياطيا أو تنفيذيا لحكم جنائي يوقف بقوة القانون عن عمله مدة حبسه و يوقف صرف أجره، وبعد انتهاء مدة الحبس يقرر وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة ما يتبع بشأن أجره حسب الأحوال .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره في الإقليم الجنوبي ويلغى كل ما يخالفه من أحكام ما

مديرية الجمهورية في ٢ شوال سنة ١٣٧٩ (٢٨ مارس سنة ١٩٦٠)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٦٥١ لسنة ١٩٦٠

بالتصديق على قرارات بعض مجالس المديرية الصادرة بمنح إعانات لبعض الجمعيات والمؤسسات

رئيس الجمهورية (بالنيابة)

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٣٤ بوضع نظام لمجالس المديرية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى قرارات مجالس مديريات دمياط وكفر الشيخ والدقهية والشرقية وبنى سويف والمنيا وسوهاج الصادرة بتاريخ ٢٣ مارس سنة ١٩٥٩ و ٢٣ أبريل سنة ١٩٥٩ و ١٧ مارس سنة ١٩٥٩ و ٣١ مارس سنة ١٩٥٩ و ٤ أبريل سنة ١٩٥٩ و ٢٤ فبراير سنة ١٩٥٩ و ٢ مارس سنة ١٩٥٩ .

قرر :

مادة ١ - يصدق على تنازل مجالس المديرية سائلة الذكر عن المبالغ المبينة بالكشف المرافق إداة منها للجمعيات والمؤسسات الواردة فيه طبقا لما هو مبين قرين كل منها في ميزانيتها عن عام ١٩٥٩ - ١٩٦٠